

أما النظرية الكينزية الجديدة فتركز على أن الأجور النقدية تتأثر بالتوقعات الرشيدة لمستوى الأسعار. غير أنها تؤكد أيضاً على أن معظم عقود العمل ذات طبيعة طويلة المدى. أي أن معدل الأجور النقدية في الوقت الحاضر تتأثر بالتوقعات الرشيدة في الماضي. وتستند هذه التوقعات إلى معلومات قديمة قد لا تكون صحيحة في الوقت الحاضر. وبعد توصل نقابات العمال وأرباب العمل إلى اتفاقيات تتعلق بالأجور لعدة سنوات قادمة. فإن الطلب الكلي قد يتغير. مما يؤدي بدوره إلى تغير مستوى الأسعار. ولكن سيكون من المتعذر على نقابات العمال وأرباب العمل تغيير الأجور النقدية. لذلك. فإنه التغير حتى المتوقع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إلا أن دعاة النظرية الكلاسيكية الجديدة يعتقدون أن عقود العمل طويلة الأجل يمكن إعادة التفاوض بشأنها عندما تتغير الظروف الاقتصادية. لذلك. فإنهم لا يعتقدون أن العقود طويلة الأجل تشكل عائقاً أمام تحقيق المرونة في الأجور النقدية. إذا افترضنا أن الأطراف المعنية تدرك حقاً تغير الظروف الاقتصادية.

### 9. النظرية العامة للعرض والطلب الكليين

يمكن النظر إلى النظريات الخمس التي بحثناها حول التقلبات الاقتصادية على أنها حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. فمثلاً قد تؤدي موجة من الجفاف. أي قلة الأمطار على نطاق واسع. إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. وبالتالي يبدأ الركود في اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على القطاع الزراعي. إلا أن النظريات السابقة اعتبرت الصدمات التي يمكن أن تحدث في العرض الكلي كحالات نادرة وليست حالات اعتيادية. كما هي الحالة بالنسبة للتقلبات في الطلب الكلي التي اعتبرت السبب الرئيس للتقلبات الاقتصادية.

## الفصل الخامس العرض الكلي والطلب الكلي

## الفصل الخامس العرض الكلي والطلب الكلي Aggregate Supply and Aggregate Demand

### 1. مقدمة

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (Aggregate Supply) أو الناتج المحلي الإجمالي والطلب الكلي (Aggregate Demand) أو الإنفاق الكلي بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويستخدم العرض الكلي والطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار (مخفض الناتج المحلي الإجمالي). ونبدأ في هذا الجزء بتحليل العوامل المحددة لكل من العرض الكلي والطلب الكلي.

### 2. العوامل المحددة للعرض الكلي

يقيس العرض الكلي كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة، ويحدد العوامل الثلاثة التالية:-

- كمية العمل

- كمية رأس المال

- المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذه العوامل الثلاثة بدالة الإنتاج الضمنية التالية:-

$$Y = f(L, K, T)$$

والتي توضح أن كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتحدد أو تعتمد على كمية العمل (L) وكمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T). ويعبر رأس المال هنا عن كافة مدخلات الإنتاج الأخرى بخلاف عنصر العمل. والعلاقة بين الناتج الإجمالي وكل من هذه العوامل علاقة موجبة، فكلما زادت كمية العمل، أو كمية رأس المال (K)، أو تحسن المستوى التقني، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتعتبر كمية رأس المال والمستوى التقني ثابتة في المدى القريب، إذ يحتاج تغييرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً. ويعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الانكماش في الإنتاج.

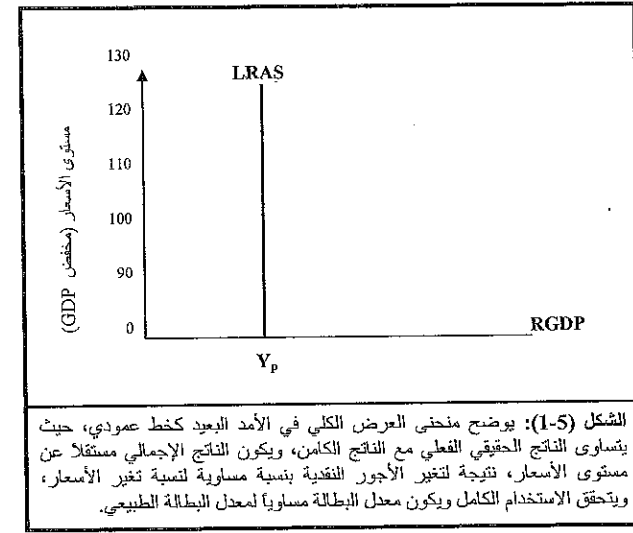
ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل، أو عند مستويات أقل من أو فوق مستوى الاستخدام الكامل. وحتى في حالة توازن الاقتصاد عند الاستخدام الكامل، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها، ويطلق على معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل، معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment). فسوق العمل في حركة دائمة، حيث تقوم بعض المنشآت بالاستغناء عن بعض عمالها بهدف تقليل التكاليف، أو بسبب إفلاسها وخروجها من السوق، بينما يتم خلق فرص عمل جديدة إما من قبل بعض المنشآت الأخرى التي تقوم بتوسيع أعمالها، أو بسبب دخول منشآت جديدة إلى السوق. كذلك يقوم بعض العمال بترك وظائفهم، لأسباب عديدة، بينما يقوم البعض الآخر بالبحث عن فرص عمل أفضل. أي بعبارة أخرى، أن هذه الحركة الدائمة في سوق العمل تجعل من المتعذر اختفاء ظاهرة البطالة بشكل كامل، ولأجل دراسة العرض الكلي، لا بد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد، والعرض الكلي في الأمد القريب.

## 2-1 العرض الكلي في الأمد البعيد

تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن (Potential GDP). الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني، ويتسم اقتصاد السوق بالدورات الاقتصادية، كما أوضحنا في الفصل السابق، حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي حول مستواه الكامن، الأمر الذي يتبعه تقلب الاستخدام الفعلي لعنصر العمل حول مستوى الاستخدام الكامل. وتعمل قوى السوق في الأمد البعيد (Long-Run) إلى إعادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، وبالتالي تحقيق الاستخدام الكامل. ففي الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية.

يوضح الشكل (1-5) منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS)، الذي يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن ( $Y_p$ ). ويكون المنحنى خطاً عمودياً، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار، وترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة مائلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار. ففي الأمد البعيد، يتمكن العمال ومالكو عناصر الإنتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار، مما يمكنهم من المطالبة

زيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة ماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار.



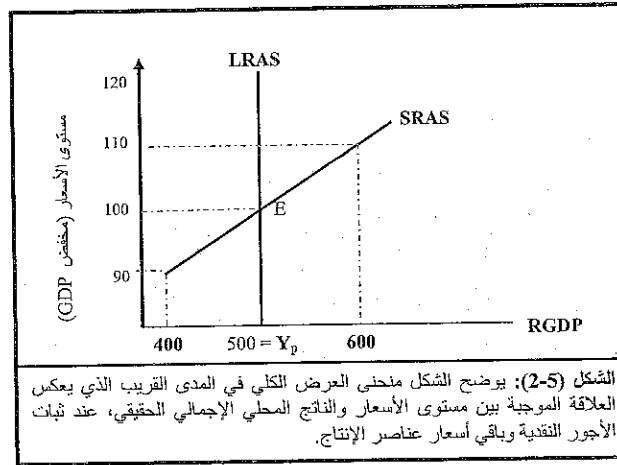
فالزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

## 2-2 العرض الكلي في الأمد القريب

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. وفي الوقت نفسه، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

ويمثل منحنى العرض الكلي في الأمد القريب (SRAS) بمنحنى ذي

انحدار موجب كما يتضح من الشكل (2-5) التالي.



يتضح من الشكل أعلاه أن نقطة (E) على منحنى العرض الكلي قصير الأمد (SRAS) تعني أنه إذا كان مستوى الأسعار هو (100)، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتساوى مع الناتج الإجمالي الكامن (500)  $(Y_p = 500)$  مليار دينار. أما إذا ارتفع مستوى الأسعار إلى (110)، فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القريب إلى 600 مليار دينار وينخفض معدل البطالة، ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة « الفجوة التضخمية ». فعند ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القريب تبقى الأجور النقدية وأسعار باقي الموارد ثابتة لعدم توفر المعلومات لدى العمال وملاك الموارد الأخرى عن الارتفاع في مستوى الأسعار وبذلك يزيد الإيراد الكلي للمنتجين بما يفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي تزيد الأرباح الحقيقية، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج. ويحدث العكس إذا انخفض مستوى

الأسعار إلى 90 مثلاً، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 400 مليار دينار ويزيد معدل البطالة. ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة «الفجوة الانكماشية».

### 3. الطلب الكلي

لقد أوضحنا في الفصول السابقة، أن المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الإنفاق هي: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، وإجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X - M). وبما أن الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي الدخل المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي). لذلك يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y = C + I + G + X - M$$

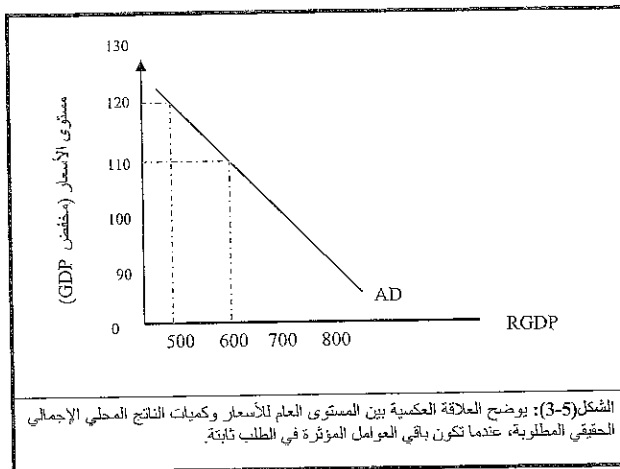
ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

- مستوى الأسعار
- التوقعات
- السياسات المالية والنقدية
- متغيرات الاقتصاد العالمي

وفيما يلي نتناول تأثير كل من هذه العوامل بشيء من التفصيل:

#### 1-3 مستوى الأسعار

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أنخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة، كما يتضح من الشكل (3-5) أدناه.



ويطلق على هذه العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة ومستوى الأسعار، الطلب الكلي (Aggregate Demand). ويمكن اشتقاق منحنى الطلب الكلي من مجموعة من النقاط التي تمثل مستويات مختلفة من الأسعار والمستويات المقابلة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوب، حيث يتضح أن كمية الطلب الكلي تتناسب عكسياً مع مستوى الأسعار. مع افتراض ثبات باقي العوامل . فإنخفاض مستوى الأسعار من 120 إلى 110 قد أدى إلى زيادة الناتج الحقيقي المطلوب من 500 مليار دينار إلى 600 مليار دينار . وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من تأثير الثروة وتأثير الإحلال:

#### 1-1-3 تأثير الثروة

يمكن التعرف على تأثير الثروة (Wealth Effect) من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار. فمثلاً، إذا ارتفع مستوى الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية

للثروة، فإذا اعتبرنا الثروة هي المدخرات المودعة في البنوك، والسندات، والأسهم، والموجودات الأخرى التي يمتلكها الأفراد، فإن القيمة الحقيقية لهذه الثروة، تقاس بمقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من إنفاق القيمة النقدية الكلية للثروة المملوكة. ويدخر الأفراد نسبة من دخولهم لأسباب عديدة منها: الادخار لمواجهة الطوارئ، وضمان مستوى لائق للمعيشة في سنوات التقاعد، وربما مواجهة نفقات تعليم الأطفال في المستقبل. وبما أن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع ارتفاع مستوى الأسعار، فإنهم يتجهون إلى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الإنفاق في الوقت الحاضر، ما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند ارتفاع مستوى الأسعار، بافتراض ثبات العوامل الأخرى بما في ذلك مستوى الدخل.

### 3-1-2 تأثير الإحلال

كذلك يظهر تأثير الإحلال (Effect Substitution) من خلال التغيرات في مستوى الأسعار، في حالة ارتفاع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي تأجيل المنشآت لخططها الاستثمارية، وخفض طلبها الحالي على السلع الاستثمارية. كما يؤدي ارتفاع الأسعار وسعر الفائدة إلى تخفيض الأفراد لاستهلاكهم من السلع المعمرة (Durable Goods) نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض، بعبارة أخرى، يتضمن أثر الإحلال هذا تأجيل الطلب الاستثماري والاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الاستثمار والاستهلاك في المستقبل، ومن جهة أخرى، نجد أن لارتفاع الأسعار محلياً تأثيره على إحلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً، ما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي، فيتحرك الاقتصاد إلى أعلى على طول منحنى الطلب الكلي، ويحدث العكس

عند انخفاض مستوى الأسعار محلياً.

### 3-2 التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من الدخل ومعدل التضخم ومستوى أرباح منشآت الأعمال. فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الاستهلاك، وخاصة من السلع المعمرة، وبالتالي زيادة الطلب الكلي. كذلك، يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى زيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر، وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر. كذلك، تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

### 3-3 السياسات المالية والنقدية

يقصد بالسياسة المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي، حيث يؤدي تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية) إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق (Disposable Income)، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

كذلك تشكل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي. فكلما ازداد الإنفاق الحكومي الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية أو زاد الإنفاق الاستثماري على إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور وغيرها من مشروعات البنى التحتية، ازداد الطلب الكلي.

أما السياسة النقدية، فننصب على التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة التي يقوم بها البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي. وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الإقراض. مما يؤدي إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة وكذلك زيادة الإنفاق الاستثماري لمنشآت الأعمال مما يسهم في زيادة الطلب الكلي. أما التغير في سعر الفائدة، فله تأثير سلبي على الطلب الكلي. فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الإنفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار. وبالتالي يؤدي إلى نقص في كمية الطلب الكلي.

#### 4-3 متغيرات الاقتصاد العالمي

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما: سعر صرف العملة الوطنية ومستوى الدخل في الدول الأخرى. أما بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية فهو مقدار العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدينار الواحد من العملة المحلية. ولعرفة كيفية تأثير سعر الصرف على الطلب الكلي، دعنا نفترض أن الدينار كان يعادل ثلاثة دولارات في سنة 2008 ثم انخفضت قيمته إلى دولارين في نهاية سنة 2009. ونتيجة لذلك، أصبحت السلع الأجنبية أغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي، الذي يتحول في هذه الحالة من شراء السلع الأجنبية إلى شراء السلع الوطنية البديلة. الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً. أما في الدول الأجنبية فقد أصبحت السلع المنتجة في بلادنا أرخص نسبياً، وبالتالي حدثت زيادة في صادراتنا إلى الدول الأجنبية، مما يسهم أيضاً في زيادة الطلب الكلي محلياً. فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، بينما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة

الوطنية إلى انخفاض الطلب الكلي.

كذلك الحال بالنسبة للتغيرات في مستوى الدخل. حيث يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأجنبية، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى زيادة طلب تلك الدول على الواردات. وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها.

#### 4. الاستهلاك

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد. ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة. في ظل الظروف الاعتيادية. لذلك، تعتبر معرفة التغيرات في الاستهلاك (والادخار) الناجمة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام. وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد.

#### 4-1 دالة الاستهلاك

تعتبر النظرية التي جاء بها كينز (Keynes) حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل. وقد أوضح كينز هذه العلاقة بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي (Psychological Law) وينص على > أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم. ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل <. أما الجزء المتبقي من الزيادة في الدخل فيتم ادخاره. وتسمى العلاقة بين الاستهلاك والدخل بدالة الاستهلاك (Consumption Function). ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C_t = a + bY_t$$

حيث أن الإنفاق الاستهلاكي في السنة (t) و (Y) الدخل الحقيقي في السنة (t). أما (a) فتمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption). و (b) هي ميل دالة الاستهلاك والاستهلاك، كما يتضح من المعادلة أعلاه. هو دالة موجبة في الدخل. ويطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC). وتتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح ( $0 < b < 1$ ) فهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) موجبة كما جاء في نظرية كينز. وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءاً من دخولهم.

ويمكن رياضياً قياس (b) بأخذ التفاضل الأول لدالة الاستهلاك. أي أن:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل دينار إضافي في الدخل.

وتستخدم قيمة (b) المقدرة من الأرقام الفعلية للدخل والاستهلاك في الأعوام السابقة في قطر معين. في تقدير الزيادة المتوقعة في الاستهلاك نتيجة لزيادة مستهدفة في الدخل المحلي الإجمالي.

مثال: إذا كانت ( $b = 0.70$ ) في دولة معينة، وكانت الزيادة المستهدفة في GDP هي 2,000 مليون دينار، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك تكون 1,400 مليون دينار. ويمكن توضيح هذه العلاقة في الجدول رقم (1-5) التالي.

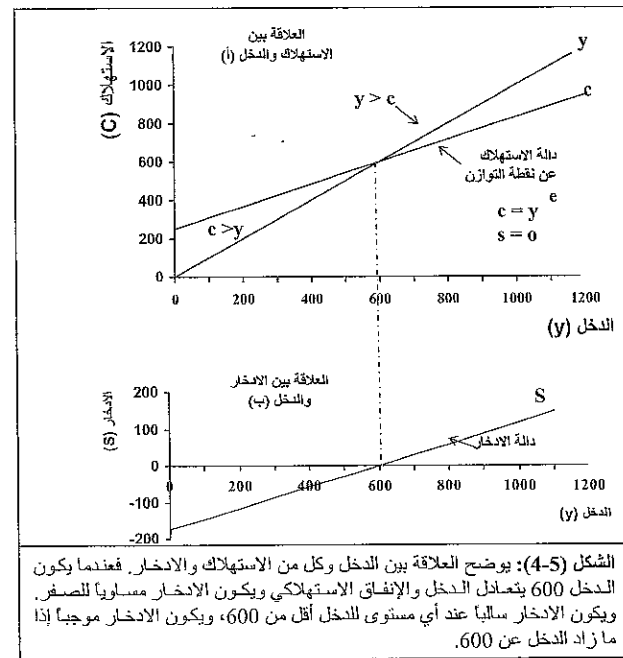
### جدول رقم (1-5): العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(1) الدخل القابل للإنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط	(5) الميل المتوسط للادخار $1-b$	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30
700	670	30	0.96	0.04	0.70	0.30
800	740	60	0.93	0.07	0.70	0.30
900	810	90	0.90	0.10	0.70	0.30
1000	880	120	0.88	0.12	0.70	0.30
1100	950	150	0.86	0.14	0.70	0.30
1200	1020	180	0.85	0.15	0.70	0.30

يتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار. ويلاحظ من العمود (3) أن الادخار كان سالباً بالنسبة للمستوى الأول والثاني للدخل. وذلك لزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل. ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الإنفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة، بأن الأسرة في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة، أو أن تلجأ إلى الاقتراض.



ويمكن توضيح هذه الأرقام الافتراضية في الشكل (4-5) التالي.



الشكل (4-5): يوضح العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار. فعندما يكون الدخل 600 يتعادل الإنفاق الاستهلاكي ويكون الادخار مساوياً للصفر. ويكون الادخار سالباً عند أي مستوى للدخل أقل من 600، ويكون الادخار موجباً إذا ما زاد الدخل عن 600.

في الشكل أعلاه، يمثل ارتفاع خط الـ  $(45^\circ)$  المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل، ويطلق عليه خط الدخل  $(C = Y)$ . ويمثل منحنى الاستهلاك  $(C)$  الأرقام المدرجة في العمود رقم (1) من الجدول السابق. ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التعادل التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل  $(C = Y)$ . حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار  $(S = 0)$ .

أما إلى اليمين من نقطة التعادل  $(e)$ ، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل  $(Y > C)$ ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك  $(C)$  وبين خط الدخل مقدار الادخار  $(S)$ . أما إلى الشمال من

نقطة التعادل، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح  $(Y > C)$ . ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Dissaving). أي السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض.

ولما كان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك، وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، لذلك فإن الادخار يعتمد على الدخل أيضاً، وتسمى هذه العلاقة بين الادخار والدخل بدالة الادخار (Saving Function). ويوضح الجزء السفلي (ب) من الشكل السابق الأرقام الخاصة بالادخار المدرجة في العمود رقم (3) من الجدول السابق.

#### 4-2 الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume - APC)

نسبة ما ينفق من الدخل، حيث أن:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل. كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (4) من الجدول السابق. أما الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save - APS)

فيقيس نسبة ما يدخر من الدخل، حيث أن:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

توضح الأرقام المدرجة في العمود (5) من الجدول السابق حجم الادخار بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل. فمثلاً عندما يكون مستوى الدخل 1,000 دينار، فإن نسبة الادخار ستكون 12% بالنسبة لكل دينار، أي ما يعادل 120 دينار عند هذا المستوى للدخل. والجدير بالملاحظة، أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل. بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل، طالما أن

مجموع كليهما يجب أن يساوي الواحد الصحيح دائماً.

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

#### 3-4 الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي لتادخار

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC) كما أوضحنا من قبل، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

أما الميل الحدي لتادخار (Marginal Propensity to Save-MPS) فإنه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

و نجد أن  $(MPC+MPS=1)$  ويقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار (Slope) دالة الاستهلاك. وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي لتادخار الذي يقيس انحدار دالة الادخار. وبما أن انحدار الخط المستقيم يكون ثابتاً عند أي نقطة، لذلك فإن قيمة كل من (MPC) و (MPS) تكون ثابتة على طول دالتي الاستهلاك والادخار ولا تتأثر بالتغير في مستوى الدخل، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمودين (6 و 7) في الجدول السابق.

#### 4-4 العوامل المحددة لدالة الاستهلاك

وينتقل منحنى الاستهلاك إلى أعلى أو إلى أسفل (دالة الاستهلاك) نتيجة لتغير أي من العوامل الأخرى (غير الدخل) التي افترضنا ثباتها

في السابق. ومن أهم هذه العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي هي: أولاً: معدل الفائدة الحقيقي، وهو معدل الفائدة النقدي بعد استبعاد معدل التضخم. ثانياً: الدخل المتاح المتوقع في المستقبل. ثالثاً: القيمة الحقيقية للثروة.

ولسعر الفائدة الحقيقي أثر عكسي على الإنفاق الاستهلاكي، أما الدخل المتوقع و القيمة الحقيقية للثروة فتؤدي الزيادة في أي منهما إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي. والعكس صحيح، في حالة انخفاض أي من هذه العوامل، حيث يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

وتوضح دالة الاستهلاك الكلي (مجموع دوال الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع)، كيفية تغير الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع ككل بتغير الدخل الكلي، وبما أن نسبة ما ينفق من الدخل (APC) يكون عادة مرتفعاً بالنسبة لذوي الدخل المنخفضة بالمقارنة مع ذوي الدخل المرتفعة، لذلك فإن دالة الاستهلاك الكلي تتأثر بنمط توزيع الدخل. أي بعبارة أخرى، تعتمد الزيادة في الاستهلاك (نتيجة لزيادة الدخل) على كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين ذوي الدخل المنخفضة والمرتفعة.

وتعتبر العلاقة بين الدخل والاستهلاك التي جاء بها كينز في نظريته على جانب كبير من الأهمية في السياسية الاقتصادية، خاصة في المجتمعات المتقدمة، وذلك لأن الزيادات الكبيرة في الدخل تؤدي إلى زيادات قليلة نسبياً في مجموع الإنفاق الاستهلاكي خاصة عندما تتركز الزيادة في الدخل في الأسر الغنية، بسبب انخفاض ميلها المتوسط للاستهلاك، بل تؤدي في هذه الحالة إلى زيادة الادخار نتيجة لارتفاع الميل المتوسط لتادخار لذوي الدخل المرتفعة. وقد كانت هذه الحقيقة محور انطلاق سياسة خفض ضريبة الدخل الشخصي على ذوي الدخل العليا في الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي. وبالرغم من الانتقادات التي لقيتها هذه السياسة في بداية

تطبيقها. إلا أن المدافعين عنها كانوا يؤكدون على أنها سوف تؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الاستخدام وخفض معدل البطالة. وقد أثبتت السنوات اللاحقة نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وإن تأخر تأثيرها بعض الشيء.

#### 4-5 انتقادات نظرية الاستهلاك لكينز

في الواقع، لاحظ علماء الاقتصاد أن توقعات نظرية كينز حول تناقص معدل الاستهلاك (الميل المتوسط للاستهلاك) مع استمرار زيادة الدخل القومي في المجتمعات المتقدمة، لم تدعمها الوقائع في المدى البعيد في هذه الأقطار باستثناء فترات ذات ظروف اقتصادية خاصة، كالأزمة الاقتصادية العالمية والحرب العالمية الثانية. فقد اتضح من بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة أن نسبة الاستهلاك إلى الدخل لم تنخفض بالرغم من استمرار زيادة الدخل.

لقد كان من نتائج هذه الدراسات ظهور نظريات أخرى لتفسير السلوك الاستهلاكي ومن أهمها ما يعرف بنظرية أثر التقليد (Demonstration Effect)، أو نظرية الدخل النسبي لدوسنباري التي تؤكد على أن العادات الاستهلاكية للأفراد غير مستقلة، بل تتأثر بالسلوك الاستهلاكي لباقي أفراد المجتمع، وخاصة ذوي الدخل الأعلى من المتوسط في المجتمع.<sup>1</sup> أما النظرية الأخرى التي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي لتفسير ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في المدى البعيد، فقد قدمها الاقتصادي الشهير والحائز على جائزة نوبل ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، وتعرف بنظرية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis). وتؤكد هذه النظرية على أن الاستهلاك في أي سنة لا يعتمد على الدخل في هذه السنة فحسب.

1-Duesenberry, J.S., Income, Saving and The Theory of Consumer Behavior (Cambridge: Harvard University Press, 1962 pp. 23-27.

كما جاء في نظرية كينز، بل يعتمد على الثروة (المدخرات بالإضافة إلى الدخل الحالي والقيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل)، أو الدخل الدائم أو الدخل السنوي المتولد عن الثروة. ويعتمد الميل المتوسط للاستهلاك في هذه النظرية على ثلاثة متغيرات مستقلة مهمة هي: معدل الفائدة، وثروة الفرد، وأذواق المستهلكين. بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية كعدد أفراد الأسرة وأعمارهم.<sup>2</sup>

والواقع أن نظرة كينز في هذا المجال لم تكن ديناميكية. أي أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في المدى القريب، وليس على أساس أنماط الاستهلاك (Consumption Patterns) التي يمكن أن تتغير بمرور الزمن حسب التقدم التقني، وزيادة تنوع السلع والخدمات، واستمرار رغبة الأفراد في تحسين مستوياتهم العيشية. صحيح أن انتقال الأفراد من مستويات منخفضة الدخل إلى مستويات أعلى قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخار في المدى القريب، وعلى افتراض عدم تغير أنماط الاستهلاك السابقة للأفراد، إلا أن الذي يحدث غالباً هو أن مستويات المعيشة المرتفعة تعتبر محفزة للسعي لتحقيق رغبات أخرى.

ويبدو أن تعدد السلع والخدمات في المجتمعات المتقدمة، الذي يعزى إلى حد كبير، إلى استمرار عملية الإبداعات (Innovations) وظهور منتجات بنوعيات ومناذج مختلفة، قد أدت إلى استمرار زيادة الإنفاق الاستهلاكي. بفضل حملات الإعلان الواسعة وأساليب الترغيب على الاستهلاك بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، مثل التلفزيون والمجلات والصحف اليومية وغيرها.

2-Friedman, M., A Theory of The Consumption Function (Princeton, Princeton University Press, 1957) pp. 17-21.

## 5. الاستثمار

لقد أوضحنا سابقاً أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي أو الطلب الكلي. أما الاستثمار، فإنه يعتبر الجزء الثاني المكمل للطلب الكلي بالنسبة للنموذج المبسط للاقتصاد المغلق (Closed Economy). والمقصود هنا بمصطلح الاستثمار الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة، أما شراء الأصول المالية القديمة من الأسواق الثانوية، فيعتبر استثماراً مالياً وهو ليس من اهتمامات هذا الكتاب، ويجب التمييز هنا بين الاستثمار المستقل والاستثمار التابع، ويقصد بالاستثمار المستقل (Autonomous Investment) ذلك الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، كالاستثمار المطلوب لاستبدال الأصول الهالكة، أما الاستثمار التابع (Induced Investment) فهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، وهو الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية، ويطلق عليه الاستثمار الصافي (Net Investment).

فالزيادة في الدخل سنؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والإنفاق، وبالتالي ستحفز المنشآت على توسيع طاقتها الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب، وذلك من خلال زيادة الاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل والإنفاق وهكذا. وبعبارة أخرى، أن الاستثمار التابع سيكون له تأثير مضاعف على مستوى الفعاليات الاقتصادية، أي حدوث التوسع التراكمي للاقتصاد (Cumulative Expansion). أو العكس في حالة انخفاض الطلب الكلي، حيث يؤدي إلى حدوث الانكماش التراكمي (Cumulative Contraction)، كما سيتضح ذلك من دراسة نظرية المعجل في الفصل القادم.

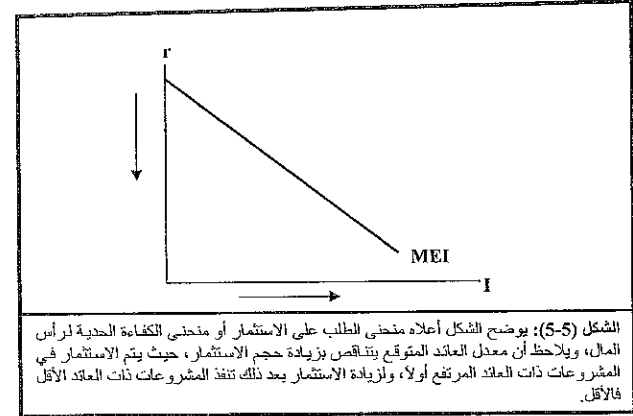
لذلك، تعزى أهمية دراسة الاستثمار ليس فقط إلى أنه من المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وإنما أيضاً لأنه يخضع للتقلبات، خاصة في الأقطار التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، لهذا، تستهدف السياسات الاقتصادية الحكومية التأثير في مستوى واتجاهات الاستثمار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار، ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار (Marginal Efficiency of Investment)، أو كما سماه كينز في كتابه (النظرية العامة)، بالكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital)، وهو معدل الخصم (Discount Rate) الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من السلعة الرأسمالية مساوياً لتكلفة إحلالها (أي معدل الفائدة)، فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فمعنى ذلك أن القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار في السلعة الرأسمالية أكبر من تكلفة إحلالها، وبالتالي سيكون من المريح القيام بالاستثمار.

تواجه منشآت الأعمال فرصاً استثمارية عديدة: كسواء آلات ومعدات جديدة، أو القيام ببعض التوسعات في المباني والمنشآت، واستبدال الآلات القديمة أو الاستثمار في التدريب والتعليم وتنمية مواردها البشرية أو الاستثمار في البحوث والتطوير والاستثمار في مجالات الدعاية وترويج المنتجات .. الخ. وبالرغم من تنافس هذه المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها، لذلك، تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار، ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح، ويمكن

توضيح ذلك في الشكل (5-5) الذي يوضح منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل العائد المتوقع ( $r$ ) وإجمالي الاستثمار ( $I$ ).

ويعزى الانحدار السالب لمنحنى الكفاءة الحدية للاستثمار ( $MEI$ ) إلى أثر ما يعرف بقانون الغلة المتناقصة (Law of Diminishing Return)، الذي يعني هنا أن استخدام وحدات إضافية من رأس المال، مع افتراض بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، سيؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل العائد المتوقع للاستثمار. أي أن معدل العائد للدينار المستثمر سينخفض باستمرار مع التوسع في الاستثمار. ويفسر ذلك بأن التوسع في الاستثمار يعني قبول مشروعات ذات عائد أقل باستمرار.



### 1-5 محددات الكفاءة الحدية للاستثمار

تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل، من أهمها العوامل الأربعة التالية:

### 1-1-5 الطلب المتوقع

يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار. فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها انتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار. والعكس صحيح. في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وانخفاض أسعارها، حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة الشمال وبالتالي ينخفض معدل العائد المتوقع للاستثمار.

### 2-1-5 التقدم التقني

يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج. وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار. حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين.

### 3-1-5 تكاليف الإنتاج

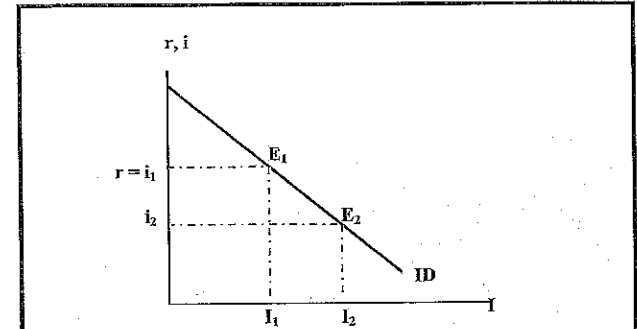
تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار. والعكس في حالة توقعات هبوط تكاليف الإنتاج حيث تؤدي إلى زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار. ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي: الأجور وضريبة الأرباح. وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.

### 4-1-5 رصيد رأس المال

كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السبلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة. وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

## 5-2 العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار. تعتمد قرارات الاستثمار أيضاً على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة. فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار، والعكس صحيح. في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار كما يتضح من الشكل (5-6) التالي.



الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار (ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار (r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i<sub>1</sub>) يكون الاستثمار المطلوب هو (I<sub>1</sub>)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i<sub>2</sub>) يزيد الاستثمار إلى (I<sub>2</sub>).

لذلك، فإن المنشآت ستزيد استثماراتها طالما كان العائد على الاستثمار (الكفاءة الحدية للاستثمار) يفوق سعر الفائدة، وتتوقف عن زيادة الاستثمار عند الحد الذي يتساوى عنده معدل الفائدة مع الكفاءة الحدية للاستثمار. ويطلق على المنحنى الذي يوضح العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار منحنى الطلب على الاستثمار (ID).

يوضح الشكل أعلاه، أنه كلما كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من معدل الفائدة، كما هي الحالة بالنسبة لجميع مستويات الاستثمار أقل من (I<sub>1</sub>)، كان الاستثمار مربحاً. فيزيد الاستثمار إلى أن يصل إلى (I<sub>1</sub>) حيث يتحقق التوازن عند (r = i<sub>1</sub>). أما إلى يمين النقطة (E<sub>1</sub>) فسيكون معدل الفائدة أكبر من الكفاءة الحدية للاستثمار، وبالتالي سوف يتعذر القيام باستثمارات جديدة، حيث تكون تلك المشروعات غير مربحة. ويتبدل الحال وتستمر الزيادة في الاستثمار مرة ثانية إذا ما انخفض معدل الفائدة إلى (i<sub>2</sub>). فبعض المشروعات التي كانت غير مربحة قبل انخفاض معدل الفائدة تصبح مربحة بعد انخفاضه مما يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار إلى (I<sub>2</sub>).

ويتضح من هذا التحليل العلاقة بين القطاع النقدي ومستوى الدخل القومي. حيث أن التوازن في السوق النقدي (M<sup>d</sup> = M<sup>s</sup>) يحدد معدل الفائدة، ويكمل هذا بتوازن آخر هو (MEI = i) حيث يتحدد بموجبه مستوى الاستثمار.

وتعتمد الكفاءة الحدية للاستثمار إلى حد كبير على توقعات المستثمرين تجاه مستقبل الاقتصاد. لذلك، تعتبر التوقعات على جانب كبير من الأهمية في تحديد القرارات الاستثمارية. فإذا كانت توقعات المستثمرين أكثر تفاؤلاً من السابق، فمعنى ذلك أن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار سينتقل إلى الجهة اليمنى، أي زيادة مستوى الاستثمار عند جميع مستويات أسعار الفائدة.

فإذا حدث مثل هذا التغير في الاستثمار في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل، فستؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ظهور الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار. ويتوقع من السلطات النقدية في هذه الحالة اتخاذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى زيادة معدلات الفائدة لأجل تقليص مستوى الاستثمار. أما إذا كانت توقعات

المستثمرين غير متفائلة بالنسبة للمستقبل. فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار إلى أسفل أو جهة الشمال، وينخفض مستوى الاستثمار. وفي هذه الحالة يمكن للسلطات النقدية أن تتخذ بعض الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.

## الفصل السادس

### توازن الاقتصاد الكلي

## الفصل السادس توازن الاقتصاد الكلي The Macroeconomic Equilibrium

### أ. مقدمة

لا يختلف مفهوم توازن الاقتصاد الكلي عن مفهوم التوازن في أسواق السلع والخدمات الذي سبق لك دراسته في الاقتصاد الجزئي. حيث يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي. ويقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاق (Aggregate Expenditures)، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) بالإضافة إلى صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) في سنة معينة. ويقاس العرض الكلي بما يحققه الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنة معينة

وقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون (Classical Economists) أن الاقتصاد يحافظ على توازنه بطريقة تلقائية عند مستوى الاستخدام الكامل ولا يحتاج الأمر أي تدخل من الحكومة في الأداء الاقتصادي. فتبعاً لقانون "ساي" (Say's Law) يولد العرض الكلي الطلب الكلي المعادل له. فزيادة العرض تعني زيادة استخدام القوى العاملة (وباقى الموارد أيضاً). وبالتالي زيادة الدخل. الأمر الذي يضمن زيادة الطلب الكلي بما يحقق استمرارية توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل.

عانى الاقتصاد البريطاني خلال الكساد الكبير الذي عايشته بريطانيا خلال الفترة (1929-1933) من تبعات ذلك الكساد ومن أهمها ارتفاع نسبة البطالة. وعندما فشلت القوى الذاتية للاقتصاد في إخراج الاقتصاد



البريطاني من الركود الاقتصادي. ظهرت آراء كينز (J. M. Keynes) التي نادى بضرورة التدخل الحكومي في مثل هذه الظروف لزيادة الطلب الكلي (بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب) حتى يستعيد الاقتصاد توازنه الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل. وقد أصبح يعرف تدخل الحكومة على هذا النحو فيما بعد بالسياسة المالية.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على كيفية تحديد مستوى دخل التوازن الاقتصادي الكلي. وحتى يسهل تناول هذا الموضوع، نبدأ أولاً بنموذج افتراضي لاقتصاد مغلق (Closed Economy). أي ليس له علاقات اقتصادية خارجية. مكون من قطاعين: القطاع العائلي وقطاع الأعمال. فنستبعد بذلك القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). كما نفترض غياب القطاع الحكومي وبالتالي عدم وجود ضرائب. ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل أي لا يتأثر بالتغير في الدخل. بعد توضيح مفهوم التوازن في هذا النموذج المبسط، سيتم التخلي عن هذه الافتراضات والتعامل مع نموذج أكثر واقعية يضم القطاعات الأربعة للاقتصاد.

## 2. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وهذه هي الصيغة العامة لشرط توازن الاقتصاد الكلي. وإنما يأتي الاختلاف في مكونات الطلب الكلي التي نتحددها وفق فروض النموذج الاقتصادي المستخدم. ففي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستثماري المستقل عن الدخل ( $I_a$ ) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C). أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية:

$$C = C_a + bY$$

حيث أن ( $C_a$ ) تمثل ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالافتراض. و (b) تمثل ميل دالة الاستهلاك. ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume). وتقاس التغير في الإنفاق الاستهلاكي عندما يتغير الدخل بمقدار دينار واحد. أي يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون:

$$Y = C + I_a$$

ومن شروط توازن الاقتصاد الكلي أيضاً أن يتعادل مجموع التسريبات (Total leakages) مع مجموع الحقن (Total Injections) في الاقتصاد. ومن شرط التوازن أعلاه، وبإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_a$$

و يقيس الطرف الشمالي لهذه المتساوية الادخار المخطط ويمثل أحد مكونات التسرب من دائرة تدفق الدخل والإنفاق. أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار المخطط. وهو أحد مكونات الحقن في دائرة تدفق الدخل والإنفاق. ففي إطار فروض النموذج المبسط المستخدم في هذا الجزء تكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار المخطط ( $S = I_a$ ) مع الاستثمار المخطط. أي أن يكون

ونجد في الاقتصاد المغلق أن مدخرات بعض أفراد المجتمع، هي وحدات الفائض (Surplus Units). يفترضها أفراد آخرون هم وحدات العجز (Deficit Units) ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية. فلا يتحقق الادخار على المستوى الكلي. أو أن يقوموا بإنفاقها على

سُلع استثمارية فتتحقق الزيادة في الادخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي. أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق. ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي من خلال تتبع الأرقام الافتراضية بالجدول (1-6) التالي.

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
الدخل Y	مستوى الاستخدام بالمليون L	الإنفاق الاستهلاكي المخطط C	الادخار المخطط (1-3) S	الإنفاق الاستثماري المخطط I <sub>a</sub>	الطلب الكلي (3+5) I <sub>a</sub> +C	التغير غير المخطط في المخزون Δ Inv
400	2	430	30 -	30	460	60 -
450	2.5	450	0	30	480	30 -
500	3	470	30	30	500	0
550	3.5	490	60	30	520	30 +
600	4	510	90	30	540	60 +
650	4.5	530	120	30	560	90 +

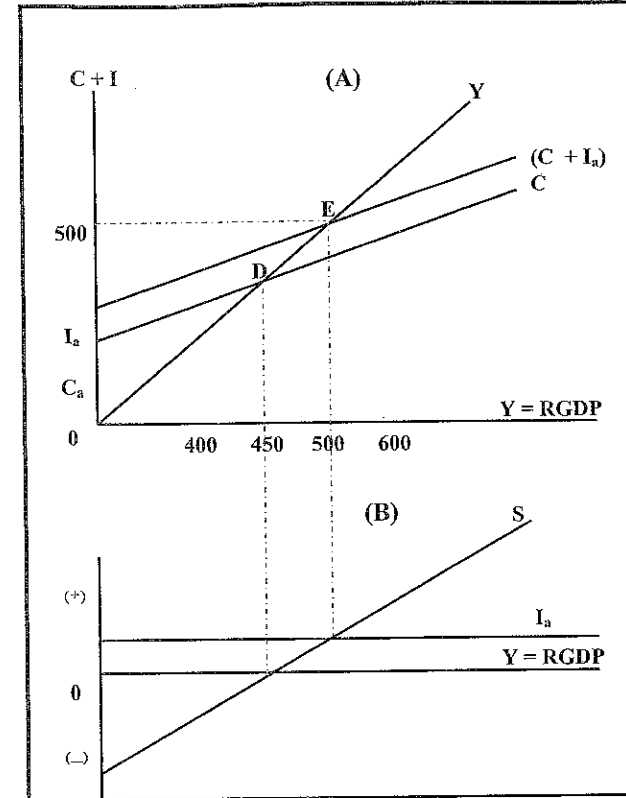
يتضح من الأرقام المدرجة في العمودين (1) و(2) من الجدول التالي أن هناك مستوى لاستخدام القوى العاملة بالنسبة لكل مستوى من الدخل أو الناتج المحلي. لذلك، تؤدي الزيادة في الناتج المحلي إلى زيادة في الاستخدام. وتنعكس الأرقام المدرجة في العمودين رقم (3) و(4) أن كل من مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار يزداد مع زيادة الدخل.

أما بالنسبة لأرقام الاستثمار في العمود رقم (5)، فإنها تبقى ثابتة بالنسبة لجميع مستويات العرض الكلي أو الدخل، وذلك بافتراض أن المخطط الاستثمارية للمنشآت مستقلة عن مستويات الدخل والإنتاج الحالية.

تمثل الأرقام في العمود رقم (6) من الجدول أعلاه الطلب الكلي، وهو عبارة عن مجموع الاستهلاك والاستثمار المخططين بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل أو الإنتاج. كما يتضح من المنحنى  $(I_a+C)$  في الجزء (A) من الشكل (1-6) أدناه.

**جدول (1-6): تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد مغلق**

أما العمود الأخير من الجدول فيحوي التغير غير المخطط في المخزون من السلع (Inventory Changes)، والذي يعتبر في الحسابات القومية جزء من إجمالي الاستثمار. ويحدث التغير غير المخطط في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، كما يتضح من العمود (7) في الجدول السابق.



الشكل (1-6): يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 مليون دينار، وعندها يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، و يتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) فتقابلها نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساوياً للصفر.

وفي الجزء (A) من الشكل (1-6) السابق، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي. ولتسهيل المقارنة بين الدخل والإنفاق قام كينز برسم خط يبدأ من نقطة الأصل بميل موجب قدره واحد صحيح وأطلق عليه اسم خط الدخل. وارتفاعه

عند أي مستوى للدخل يقيس هذا الدخل رأسياً.

يمثل الإستهلاك بالمنحنى (C) في الشكل (A). وله انحدار موجب يعكس العلاقة الطردية بين الإستهلاك والدخل. ويقاس تقاطع المنحنى (C) مع المحور الرأسي الاستهلاك المستقل أو غير المعتمد على الدخل (Autonomous Consumption- $C_a$ ). أما الطلب الكلي فيمثل بالمنحنى  $(C+I_a)$  الذي يعلو منحنى الاستهلاك. ويمثل الفرق بينهما مقدار الاستثمار المستقل (Autonomous Investment- $I_a$ ). ونقطة تقاطعه مع المحور الرأسي تقيس الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل أي  $(C_a+I_a)$ .

وتمثل النقطة (E) مستوى التوازن بين العرض الكلي أو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الطلب الكلي. فكلاهما يعادل 500 مليون دينار. وتمثل نقطة التوازن هذه كذلك مستوى الاستخدام الذي يتساوى عنده مستوى الادخار المخطط مع مستوى الاستثمار المخطط. وبالرجوع إلى الجدول (1-6) نجد أن مستوى الاستخدام عند دخل التوازن يبلغ ثلاثة ملايين عامل.

إلا أنه عند أي مستوى من الدخل الإجمالي يزيد على مستوى دخل توازن الاقتصاد (عند  $Y = 600$  مثلاً) فإنه يعكس زيادة في العرض الكلي المخطط على الطلب الكلي المخطط  $(Y > C+I)$ . أو زيادة الادخار المخطط على الاستثمار المخطط  $(S > I)$ . كما يتضح من الجزء (B) من الشكل السابق. ولا يكون الاقتصاد في حالة توازن. ويؤدي ذلك إلى تراكم المخزون (استثمار غير مخطط) من السلع المنتجة. وذلك لقصور الطلب عن ملاحقة العرض. ما يدفع المنتجين إلى خفض الإنتاج في الدورات الإنتاجية اللاحقة. ويترتب على ذلك انخفاض كل من مستوى الاستخدام والدخل. فيتناقص الإنفاق مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الناتج والدخل حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من جديد عند النقطة (E).

ويحدث العكس إذا ما كان الاقتصاد عند أي مستوى من الدخل إلى الشمال من نقطة التوازن (E). حيث لا يتحقق شرط التوازن نتيجة لزيادة الطلب الكلي المخطط على العرض الكلي المخطط. أو تجاوز الاستثمار المخطط لمستوى الادخار المخطط. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في المخزون لمقابلة الطلب الزائد. وبالتالي يقوم المنتجون بزيادة مستوى الإنتاج في الدورات الإنتاجية اللاحقة. ومن ثم زيادة مستوى الاستخدام والدخل. فيزيد الإنفاق الكلي ويزيد الدخل في موجات متلاحقة حتى يتحقق شرط التوازن ويستعيد الاقتصاد توازنه الكلي مرة ثانية عند النقطة (E).

### 3. مضاعف الإنفاق

بعد الاستثمار المكون الرئيسي للإنفاق المستقل (Autonomous Expenditure) في هذا النموذج. إلى جانب الإنفاق الاستهلاكي المستقل. من المفترض في هذا النموذج أن هذه المتغيرات مستقلة عن الدخل. أي أنها لا تتأثر بتغير مستوى الدخل وإنما تؤثر فيه. فإذا زاد الاستثمار بقدر معين فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي. وذلك لاستجابة الاستهلاك للزيادة في الدخل المترتبة على زيادة الاستثمار. فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخلاً لمنتجات السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخل في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (MPC - Marginal Propensity to Consume) في الاقتصاد وبذلك تتولد دخلاً جديدة. ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقى منها فيمترضه آخرون لينفقونه كذلك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط. فالأثر النهائي لأي زيادة في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل على

النتاج والدخل يكون أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الإنفاق. وحتى تتمكن من قياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة على الدخل دعنا أولاً نشق مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier) ويتم ذلك بصياغة شرط التوازن وتعريف مكوناته. يكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين. أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي كما أسلفنا. على النحو التالي:

$$Y = C + I_a \quad (1)$$

$$C = C_a + b_Y \quad (2)$$

$$I = I_a \quad (3)$$

بمعنى أن الاستهلاك دالة موجبة في الدخل. وأن الاستثمار مستقل عن الدخل. بإحلال (2) و (3) في المعادلة (1) نحصل على:

$$Y = C_a + b_Y + I_a$$

$$Y - b_Y = C_a + I_a$$

$$Y(1 - b) = C_a + I_a$$

$$Y = \frac{1}{1-b} (C_a + I_a)$$

أي أن الدخل المحلي الإجمالي يساوي قسمة الواحد الصحيح على واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك (الميل الحدي للادخار) ضرب مجموع الإنفاقات المستقلة. ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تنقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a)$$

وبما أن الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save-MPS) أقل من الواحد الصحيح، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للادخار تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستهلاك المستقل أو التغير في الاستثمار المستقل. واستناداً إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف (m) على النحو التالي:

$$m = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

ومنها نلاحظ أن المضاعف (Multiplier)، وهو المقدار على الجانب الأيمن من المساوية، يقيس التغير في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تغير في الاستهلاك المستقل بمقدار دينار واحد. وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المستقل إلى زيادة أكبر في الدخل والناتج، والعكس في حالة انخفاض الاستثمار حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل والناتج. فمثلاً إذا أدت الزيادة في الاستثمار بمقدار (5) ملايين دينار إلى زيادة في الدخل والناتج بمقدار (10) ملايين

دينار، فمعنى ذلك أن قيمة المضاعف تساوي (2). إما إذا كانت الزيادة في الدخل والناتج بمقدار (15) مليون دينار، فستكون قيمة المضاعف تساوي (3).. وهكذا.

مثال:

لنفترض أن منشآت الأعمال قد قررت زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار، فسيؤدي ذلك وفي الجولة الأولى إلى زيادة مماثلة في الدخل المحلي الإجمالي نتيجة للزيادة في دخول القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية (أرباح رجال الأعمال ودخول العمال والموردين وملاك العقارات والأصول الثابتة). وإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي 0.8، أي أن الميل الحدي للادخار (MPS) يساوي 0.2، فمعنى ذلك أن أفراد هذا المجتمع سينفقون أربعة أخماس دخولهم الإضافية ويدخرون خمس الدخل الإضافية التي سيحصلون عليها. وعلى ذلك فمن المتوقع أن ينفق المجتمع 80 مليون دينار في الجولة الثانية من زيادة الاستثمار المستقل، فيتحول هذا الإنفاق إلى دخول جديدة ينفق منها 0.8 ويدخر الباقي أي ينفق منها 64 مليون في الجولة الثالثة فتتحول إلى دخول وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى من الدخل يزيد عن مستوى الدخل التوازني السابق بأضعاف مقدار التغير الأصلي في الاستثمار المستقل. ويمكن توضيح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل بتتبع المثال بالجدول رقم (2-6) التالي.

## جدول (6-2): أثر مضاعف الاستثمار على الدخل

الزيادة في الدخل (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الجمولة
100			100	1
80	20	80	--	2
64	16	64	--	3
51.20	12.80	51.20	--	4
40.96	10.24	40.96	--	5
32.77	8.19	32.77	--	6
26.21	6.55	26.20	--	7
20.97	5.24	20.97	--	8
16.78	4.19	16.78	--	9
وهكذا تستمر هذه الأضداد حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي.				
500	100	400	100	المجموع

يتضح من أرقام الجدول أن الزيادات الكبيرة في الدخل حدثت في الفترات الأولى، وبعد ذلك يبدأ تأثيرها يتضاءل تدريجياً، وهي في ذلك أشبه بسلسلة التتموجات الناتجة عن إلقاء حجر في بركة ماء ساكن. حيث يظهر الأثر في شكل أمواج متلاحقة، لكنها تنضاءل تدريجياً حتى تختفي تماماً في النهاية. وعموماً، نلاحظ من مثالنا أن الدخل قد زاد بمقدار 500 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

ويمكن التوصل إلى النتيجة النهائية مباشرة باستخدام الصيغة الخاصة بحساب التغير في الدخل، حيث أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta I_a)$$

مليون دينار

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8} \times 100 = 500$$

## 4. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي:

القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. ويؤثر وجود القطاع الحكومي في الاقتصاد الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من جانب، وعن طريق الضرائب التي تفرضها الحكومة على القطاع العائلي (ضريبة الدخل) وعلى قطاع الأعمال (ضريبة أرباح الأعمال وضرائب الإنتاج أو المبيعات). وكذلك عن طريق الإعانات التي تقدمها الحكومة لكلا القطاعين والتي يكون لها أثر معاكس لأثر الضريبة تماماً. من الجانب الآخر، ولنفترض أن الضريبة الوحيدة التي فرضتها الحكومة في هذا الاقتصاد هي ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي. كما نفترض أن الاستثمار مازال مستقلاً عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

$$Y = C + I_a + G$$

وبعني هذا الشرط أن توازن الاقتصاد يتطلب تعادل الدخل مع الإنفاق الكلي في الاقتصاد. المكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي. وكما في الحالة السابقة، نجد أن هناك شرطاً بديلاً للتوازن وهو تعادل مجموع التهربات مع مجموع الحقن في حلقة تدفق الدخل والإنفاق أي أن يكون:  $(S + T) = (I + G)$ . فالتهربات في هذا النموذج تضم الادخار والضريبة. حيث أنهما من مكونات الدخل التي لا يتاح للأفراد إنفاقهما مباشرة. وإنما قد يعاد حقنهما عن طريق قطاع الأعمال الذي ينفق على الاستثمار من المدخرات أو القطاع الحكومي الذي ينفق من حصيلة الضرائب المختلفة. ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

$$C = C_a + b(Y - T) \quad \text{دالة الاستهلاك}$$

$$T = tY \quad \text{مقدار الضريبة النسبية}$$

$$G = G_a \quad \text{مقدار الإنفاق الحكومي}$$

$$I = I_a \quad \text{دالة الاستثمار}$$

وبالتعويض في شرط التوازن أعلاه، ويمكن صياغة معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt} (C_a + I_a + G_a)$$

وبين القوسين تظهر الإنفاقات المستقلة، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج. ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة ( $m$ ) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$m = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a \text{ or } \Delta I_a \text{ or } \Delta G_a} = \frac{1}{1 - b + bt}$$

ومنها نجد أن

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt} (\Delta C_a \text{ or } \Delta I_a \text{ or } \Delta G_a)$$

وبلاحظ أن فرض الضريبة قد قلل من حجم المضاعف إذا ما قورن بما كان عليه في غياب القطاع الحكومي وما ارتبط به من ضريبة. حيث كان مضاعف الإنفاق المستقل في النموذج ذو القطاعين كما يلي:

$$m = \frac{1}{1 - b}$$

وقد أوضحنا سابقاً أن الدخل المتاح (القابل للإنفاق) يعتمد على نسبة الضرائب التي تفرضها الحكومة على دخول الأفراد. فكلما زادت نسبة الضرائب على الدخل الشخصي انخفض الدخل المتاح الذي يحصل عليه أفراد المجتمع لأغراض الإنفاق والادخار. وبالتالي قل حجم مضاعف الإنفاقات المستقلة.

ويؤدي التغير في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل ( $C_a$ ,  $G$  and  $I$ ) في ظل هذا النموذج إلى تغير في دخل التوازن قدره ( $m$ ) ضرب التغير في الإنفاق المستقل. أي أن:

$$\Delta Y = m \times \Delta(C_a, G, \text{or } I)$$

مثال:

لنفرض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار 100 مليون دينار، في اقتصاد فرضت فيه ضريبة بنسبة 10% على الدخل الشخصي، وأن الميل الحدي للاستهلاك هو  $MPC=0.8$ . فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta I)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8+0.8(0.1)}(100) = 357 \text{ مليون دينار}$$

فبالرغم من أن الزيادة في الاستثمار واحدة في المثال الأول والمثال الحالي (100 مليون)، إلا أن الأثر على دخل التوازن كان أقل بنسبة 25% تقريباً في وجود الضريبة على الدخل، وذلك بسبب التأثير السلبي للضريبة على الإنفاق الاستهلاكي. ويبدو الفرق واضحاً إذا لاحظنا أن المضاعف قد انخفضت قيمته من 5 في غياب الضريبة إلى 3.33 في وجود الضريبة على الدخل. ولو لم تفرض الحكومة أي ضريبة على الدخل لبقى المضاعف على حاله ولتساوى أثر الاستثمار على دخل التوازن في الحالتين بالرغم من إضافة القطاع الحكومي.

### 5. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) إلى النموذج. ليصبح النموذج أقرب ما يكون إلى الواقع. ويفترض في هذا النموذج أن الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي. فطلب العالم الخارجي يعتمد على دخول الدول الأخرى. لا على الدخل المحلي. كما يفترض أن الواردات تعتمد على الدخل المحلي والعلاقة بينهما موجبة وخطية للتبسيط. ولزيد من التبسيط نفترض أن كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل كما في النموذج السابق. وبالتالي فالإضافة الجديدة إلى النموذج السابق تتلخص في دالتي الصادرات والواردات التاليتين:

$$X = X_a$$

الصادرات المستقلة

$$M = m_a + m_i Y$$

دالة الواردات

وهناك تشابه كبير بين دالة الواردات ودالة الاستهلاك التي سبق عرضها. حيث أن  $(m_i)$  تمثل الواردات المستقلة عن الدخل. بينما  $(m_l)$  تمثل الميل الحدي للاستيراد (Marginal Propensity to Import - MPI). والعلاقة بين الواردات والدخل علاقة موجبة. أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات.

### توازن الاقتصاد:

يمكن تحقيق توازن الاقتصاد بتوفير الشرطين التاليين :

الشرط الأول : كما هو الحال في النماذج السابقة. هو تعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

يضم الطرف الأيمن من المتساوية بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص. والإنفاق الحكومي والإنفاق على الصادرات. ولما كانت الإحصاءات المنشورة عن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي تضم الإنفاق على المنتجات المحلية والواردات. كان لا بد من طرح قيمة الواردات من مجموع الإنفاق الكلي للتوصل إلى إنفاق على الناتج المحلي. ويطلق على المقدار  $(X - M)$  صافي الصادرات أو الميزان التجاري. والطرف الشمالي من المتساوية هو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

أما الشرط الثاني : للتوازن. فهو عبارة عن تعادل مجموع التهربات مع مجموع الحقن أي:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$



ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1} [C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

ويجب على الطالب ملاحظة الفرق بين هذه الصيغة وما كانت عليه معادلة دخل التوازن في النموذج السابق ذي القطاعات الثلاثة. فقد تمت إضافة الميل الحدي للاستيراد إلى مقام المضاعف مما يقلل من قيمته. كما تمت إضافة صافي الصادرات وطرح الواردات المستقلة في الطرف الأيمن الخاص بالإنفاقات المستقلة.

مثال:

في اقتصاد مفتوح، لنفرض أن  $C = 100 + 0.8Y$  و  $M = 30 + 0.2Y$  وكان الإنفاق الحكومي قدره 2000 مليون دينار، والاستثمار قدره 800 مليون دينار، والصادرات قدرها 300 مليون دينار. وكانت الحكومة تغطي بعض من نفقاتها من ضريبة نسبية بواقع 10% على الدخل. احسب مستوى دخل توازن الاقتصاد.

$$Y = \frac{1}{1 - 0.8 + 0.8(0.1) + 0.2} (100 + 800 + 2000 + 300 - 30)$$

$$Y = \frac{1}{0.48} (3,170) = 2.083(3,170) = 6604.167$$

ويتضح من المعادلة أعلاه أن قيمة المضاعف هي 2.083 وهي أقل من قيمة المضاعف في النموذج ذي القطاعات الثلاثة (3.57). وذلك بسبب إضافة الميل الحدي للواردات وهو مصدر آخر للتسربات إلى جانب الضريبة على الدخل. والآن نتساءل عن أثر التغيير في مكونات الإنفاق المستقل في هذا النموذج. فمن الإشارات الجبرية للإنفاقات المستقلة

في معادلة دخل التوازن، نلاحظ أن لكل من الاستهلاك المستقل والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات علاقة موجبة مع دخل التوازن. أي أن التغيير في أي منها يؤدي إلى تغيير في الدخل في الاتجاه ذاته، بينما للاستيراد المستقل علاقة عكسية مع دخل التوازن. فالزيادة في الواردات تؤدي إلى انخفاض في دخل التوازن.

وبالمثل يمكن استخدام المضاعف لحساب أثر التغيير في واحد أو أكثر من الإنفاقات المستقلة على دخل التوازن. مع ضرورة مراعاة اتجاه التغيير والإشارات الجبرية لهذه المتغيرات في المعادلة الأساسية لتحديد دخل التوازن.

مثال:

في مثالنا أعلاه، لنفرض أن الإنفاق الحكومي قد انخفض بمقدار 500 مليون، وأن هناك زيادة في الانفاق المستقل على الواردات قدرها 150 مليون دينار. فما أثر كل ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

$$\Delta Y = m(\Delta G - \Delta m_0)$$

$$\Delta Y = 2.083(-500 - 150) = -1353.95$$

### 6. نظرية المعجل للاستثمار

لقد أوضحنا في نقاشنا لنظرية مضاعف الإنفاقات المستقلة أثر التغيير في الاستثمار على دخل توازن الاقتصاد. وقد افترضنا في ذلك التحليل أن الاستثمار مستقل عن الدخل غير أن الإنفاق الاستثماري في أي سنة يعتمد في واقع الأمر على مستوى الدخل في السنوات الماضية وفي السنة الحالية كمؤشر لمستوى الدخل والطلب الكلي المتوقع في المستقبل. فالمنشأة تستثمر في شراء طاقات إنتاجية جديدة (آلات ومصانع ومعدات ومباني) فقط إذا كانت هناك زيادة في الطلب الكلي

المتوقع بما يفوق إنتاج طاقتها القصوى.

ووفقاً لنظرية المعجل (The Accelerator Theory)، تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية. أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Output Ratio). وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي (أو التغير في رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية Capital Stock) الناتج عن التغير في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد. ويمكن قياس المعجل بالمعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (A) تمثل معامل رأس المال و(Kt) تمثل رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية أو الأصول الثابتة في سنة معينة. والمعجل إذاً يقيس مقدار الاستثمار اللازم (Induced Investment) لزيادة الدخل المحلي الإجمالي بمقدار دينار واحد. ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية:

الاستثمار الصافي = التغير في الإنتاج، أو الدخل × المعجل

$$I = \Delta Y \times A$$

ويستعين الخططون بهذه المعادلة في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتم تقدير قيمة المعجل أو معامل الاستثمار من الأرقام الفعلية لسنوات ماضية، وبفرض استقرار المستوى التقني في السنوات المقبلة. يقدر الاستثمار المطلوب كحاصل ضرب معامل رأس المال في الزيادة

المستهدفة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

مثال:

إذا فرضنا أن معامل رأس المال أو المعجل على مستوى الاقتصاد يبلغ 3، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي في السنة المقبلة هي 3,000 مليون دينار. احسب مقدار الاستثمار المطلوب.

$$I = 3,000 \times 3 = 9,000 \text{ مليون دينار}$$

وقد يتساءل القارئ كيف نبرر إنفاق استثماري قدره 9,000 مليون دينار من أجل زيادة الناتج أو الدخل بمقدار 3,000 دينار. ولكن الحقيقة أن العائد على الاستثمار سوف لا يقتصر على سنة واحدة فقط بل يمتد ليشمل الزيادة في الناتج لعدة سنوات في المستقبل. وفي هذه الحالة يمكن حساب العائد على الاستثمار بقسمة القيمة الحالية للزيادة في تدفقات الدخل المحلي خلال سنوات الخطة على مقدار الاستثمار.

ومع ذلك، فمن الواجب توخي الحذر في استخدام المعجل. فمعامل رأس المال لا يبقى ثابتاً لفترات طويلة بل هو قابل للتغير. حيث يعتمد على مستوى التقدم التقني ومرحلة النمو والتقدم الاقتصادي بالنسبة للقطر. فمعامل رأس المال يكون أقل في الدول الأكثر تقدماً. أي أنها تحتاج إلى استثمارات أقل لزيادة الدخل المحلي الإجمالي بقدر معين مقارنة بالدول الأقل تقدماً. نتيجة لارتفاع كفاءة استغلال الموارد في الدول المتقدمة.

7. التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل

علينا أن نفرق أولاً بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (Actual GDP) والناتج الإجمالي الممكن (Potential GDP). حيث يعرف الأخير بأنه الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وخاصة الاستخدام

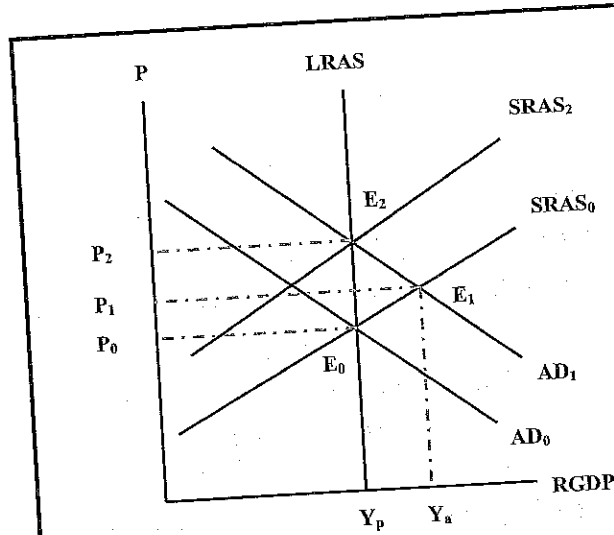
الكامل للقوى العاملة. أما الناتج الفعلي فهو الناتج المتحقق عند أي مستوى لاستخدام القوى العاملة.

ارتكزت نظرية كينز على مبدئين: الأول: أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي. أي بعكس ما جاء في قانون «ساي» في النظرية التقليدية فإن العرض يخلق الطلب. والثاني: أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموازنة وليست فورية الموازنة. كما كان يعتقد الاقتصاديون التقليديون. وقد ركز كينز بصفة خاصة على أجور العمال فأوضح بأن العمال يطالبون برفع أجورهم متى ما لاحظوا أي ارتفاع في مستوى الأسعار لكنهم لا يقبلون بخفض أجورهم حال انخفاض مستوى الأسعار. الأمر الذي قد يطيل أمد فترات الكساد الاقتصادي.

### 8. الفجوة التضخمية

حدثت الفجوة التضخمية (Inflationary Gap). في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل ( $Y_p$ ). مما يضع ضغطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم. وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي ( $Y_p$ ) والناتج المحلي الممكن ( $Y_n$ ). ويوضح الشكل (2-6) أدناه منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط العمودي الموازي للمحور الرأسي. ويتحدد موضعه بمستوى الناتج الممكن الذي يعتمد على حجم ونوعية القوى العاملة والمستوى التقني السائد في الاقتصاد. ويفترض أن المدى البعيد هو الفترة التي تتيح للعاملين ملاحظة ما يطرأ على مستوى الأسعار من تغيرات وأخذها بنظر الاعتبار عند حسابهم للأجور النقدية المنصفة أو التي تحافظ على دخولهم الحقيقية. وبعبارة أخرى، يفترض أن الأجور النقدية تتغير في المدى البعيد بنسبة ماثلة لنسبة التغير في مستوى الأسعار بحيث لا تتغير الأجور الحقيقية للعمال. وبالتالي لا يتغير مستوى الاستخدام عن مستوى الاستخدام الكامل

مهما ارتفعت الأسعار.



الشكل (2-6): نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند  $E_0$  إلى توازن في المدى القريب عند  $E_1$ ، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى LRAS<sub>0</sub> تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند LRAS<sub>2</sub>، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند  $E_2$ ، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى  $P_2$ .

كما يضم الشكل أعلاه مجموعة من منحنيات العرض الكلي في المدى القريب (SRAS). وهي المنحنيات ذات الانحدار الموجب. وقد رسم كل منها بافتراض مستوى معين ثابت من الأجور النقدية وأسعار الموارد الأخرى. وبافتراض أن العمال ليس لديهم الوقت الكافي لملاحظة ما يطرأ على مستوى الأسعار من تغيير في المدى القريب. حيث يمكن أن تؤدي زيادة الأسعار في المدى القريب. مع ثبات الأجور وأسعار الموارد الأخرى، إلى

تحقيق أرباحاً حقيقية غير اعتيادية للمنتجين ما يحفزهم على زيادة الإنتاج واستخدام المزيد من العمال ليتحرك الاقتصاد على طول أحد منحنيات العرض في المدى القريب. ويوضح الشكل أيضاً منحنيات الطلب الكلي (AD) وتمثلها الخطوط ذات الانحدار السالب.

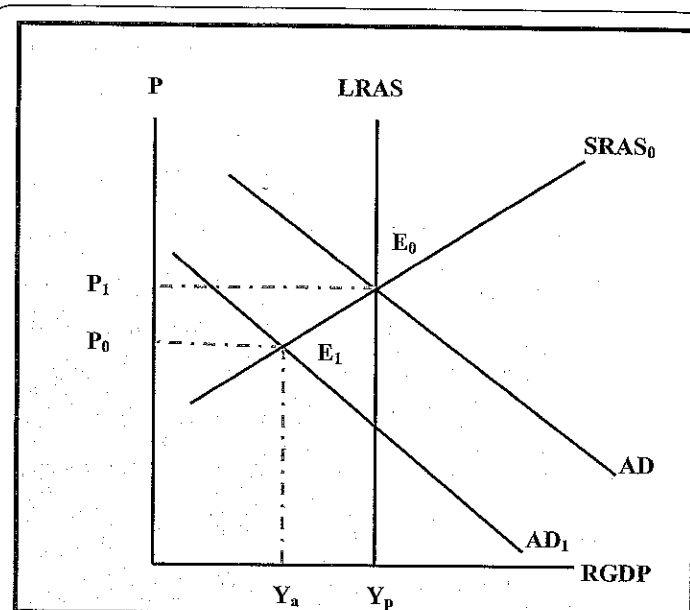
فإذا بدأنا باقتصاد في حالة توازن المدى البعيد عند  $(E_0)$ . ولنفرض أن هناك زيادة في الطلب الكلي أدت إلى انتقال  $(AD_0)$  إلى جهة اليمين إلى  $(AD_1)$ . فسيكون هناك فائض طلب عند المستوى الحالي للأسعار  $(P_0)$  يدفع بمستوى الأسعار إلى أعلى. والنتيجة هي تحرك الاقتصاد على طول المنحنى  $(SRAS_0)$  إلى نقطة توازن جديد مؤقت في المدى القريب  $(E_1)$ . وعند توازن المدى القريب يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن  $(Y_p > Y_a)$ . ويطلق على هذا الفرق الفجوة التضخمية (Inflationary Gap). ويكون معدل البطالة عند توازن المدى القريب في هذه الحالة أقل من معدل البطالة عند الاستخدام الكامل (معدل البطالة الطبيعية). مع مرور الوقت، يتمكن العمال من ملاحظة الزيادة في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم. فيطالبون بزيادة الأجور النقدية لتعويضهم عن الزيادة في تكاليف المعيشة. وهنا يبدأ منحنى  $(SRAS_0)$  في الانتقال إلى أعلى مع كل زيادة في الأجور النقدية (زيادة في تكاليف الإنتاج). فتقل الأرباح ويقل الحافز على استخدام العمال. والنتيجة هي استمرار انتقال منحنيات العرض في المدى القريب إلى الشمال وارتفاع مستوى الأسعار مع تراجع الناتج المحلي وتراجع الاستخدام أو زيادة معدل البطالة. وفي النهاية يعود الاقتصاد إلى التوازن في المدى البعيد عند  $(E_2)$ . حيث يكون الناتج الفعلي مساوياً للناتج الممكن ومعدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية كما كان عند التوازن الأصلي. أما مستوى الأسعار فهو الوحيد الذي تغير حيث زاد من  $(P_0)$  إلى  $(P_2)$  بسبب الفجوة التضخمية.

ولتصنيف التضخم وفقاً لأسبابه، أطلق الاقتصاديون على هذه الحالة من التضخم اسم التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي (Demand Pull Inflation). أي بعبارة أخرى، أن الزيادة في الطلب الكلي، في اقتصاد يعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة (بحقق الاستخدام الكامل)، قد تؤدي إلى زيادة الناتج بما يفوق الناتج الممكن مع خفض في البطالة إلى أدنى من مستواها الطبيعي. وذلك في المدى القريب فقط. أما في المدى الطويل، فلن تؤثر زيادة الطلب في المتغيرات الحقيقية (الناتج والبطالة). وإنما تؤدي فقط إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم.

### 9. الفجوة الانكماشية

حدثت الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap). في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى  $(AD_0)$  إلى جهة الشمال إلى  $(AD_1)$  كما في الشكل (3-6). فيكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى الأسعار الحالي  $(P_0)$ . ومع ثبات مستوى الأجور وأسعار الموارد الأخرى في المدى القريب، تنخفض الأرباح ويقل معها الحافز على الإنتاج. والنتيجة أن ينخفض الناتج المحلي الفعلي إلى أقل من الناتج الممكن  $(Y_p < Y_a)$  ويطلق على هذا الفرق الفجوة الانكماشية. حيث يرتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على معدل البطالة الطبيعية. ويستقر الاقتصاد عند توازن جديد مؤقت في المدى القريب عند  $(E_1)$ .

وبما أن النموذج الكينزي يفترض بطء حركة الأجور وأسعار عناصر الإنتاج في الاتجاه النزولي، فلن يتجه الاقتصاد بصورة تلقائية نحو مستوى توازن الاستخدام الكامل أو توازن المدى البعيد. لذلك لا بد من اتخاذ سياسات اقتصادية معينة (سياسة نقدية بزيادة عرض النقود أو خفض أسعار الفائدة، أو سياسة مالية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق



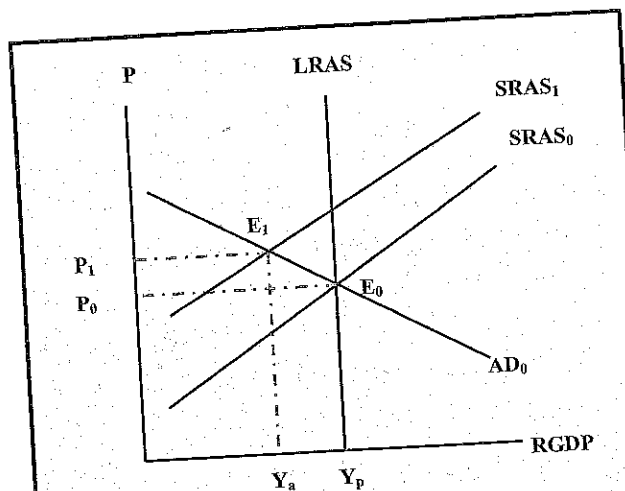
الشكل (3-6): نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند  $E_0$  إلى توازن في المدى القريب عند  $E_1$ ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

الحكومي) من أجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى مستوى توازن المدى الطويل.

### 10. التضخم الركودي

لقد ظلت الحالات المألوفة من التضخم وحتى السبعينيات من القرن الماضي محصورة فيما عرف بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي أو الفجوة التضخمية. والتضخم المستورد الذي يحدث في الدول التي تستورد نسبة عالية من احتياجاتها من الخارج. حيث يتأثر معدل

التضخم فيها إلى حد بعيد بالتغيرات في معدل التضخم في العالم الخارجي. وفي السبعينيات شهد العالم حالة ثالثة من التضخم الذي اجتاحت الولايات المتحدة ومعظم الأقطار الغربية. حيث أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية في المدى القريب إلى انتقال منحني العرض الكلي. في تلك الدول. إلى أعلى متأثراً بارتفاع تكاليف الإنتاج. مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار من  $(P_0)$  إلى  $(P_1)$ . كما يتضح من الشكل (4-6) التالي. وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الحالة من التضخم اسم التضخم الناتج عن زيادة التكاليف (Cost push Inflation).



الشكل (4-6): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحني العرض  $(SRAS_0)$  إلى  $(SRAS_1)$ ، فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند  $(E_0)$  إلى توازن في المدى القريب عند  $(E_1)$ ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

ونتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح. فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج الممكن. لذا، فقد وصفت هذه الحالة بالتضخم الركودي (Stagflation). فكان التحدي الذي واجهه الاقتصاديون في الولايات المتحدة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين هو اختيار الأولويات في معالجة التضخم والبطالة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة.

لذلك ظهر في الثمانينات من القرن الماضي اتجاه جديد في السياسات الاقتصادية التوسعية أطلق عليه «اقتصاد جانب العرض» (Supply Side Economics). وينصب هذا الأسلوب على تبني سياسات مالية ونقدية لتحفيز العرض الكلي. مثل خفض ضرائب عوائد الاستثمار وخفض الجمارك على الواردات الاستثمارية وخفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية وغيرها من السياسات التي تهدف إلى زيادة العرض الكلي. وبالتالي معالجة التضخم والبطالة في آن واحد. ولكن يعاب على هذه السياسات بطء تأثيرها على الاقتصاد. فقد تمضي سنوات حتى تتم الزيادة في الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

## الفصل السابع النقود والبنوك

## الفصل السابع

### النقود والبنوك

#### Money and Banking

#### 1. مقدمة

تعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد وطرق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الأهمية. وذلك لأن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المعاصرة لها جوانبها النقدية. وتتطلب سياسات وإجراءات نقدية لمعالجتها. وتأتي في مقدمة هذه المشكلات التضخم النقدي والبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي. وسنبحث في هذا الفصل نشأة النقود ووظائفها. والقواعد أو النظم النقدية. ثم ننتقل بعد ذلك إلى دراسة أنشطة البنوك وتأثيرها على كمية النقود ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية. ونختتم الفصل بنبذة مختصرة عن طريقة عمل البنوك الإسلامية.

#### 2. نشأة النقود

تطور الإنتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الإنتاجية. لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التبادل التجاري. حيث أصبحت هذه المجتمعات تنتج أكثر من احتياجاتها. فتحقق فائضاً اقتصادياً لغرض مبادلتها مع المجتمعات الأخرى. وكان التبادل التجاري في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال عملية المقايض (Barter). إلا أن للمقايضة مشكلاتها. ومن أبرزها وأهمها:

أولاً: عدم التوافق بين رغبات الأفراد. الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة للحصول على سلعة معينة.

ثانياً: عدم وجود وحدة قياس مقبولة من قبل أطراف المبادلة، وتعدد أسعار تبادل السلعة الواحدة، حيث يتوجب على المتعاملين معرفة سعر السلعة مقوماً بمختلف السلع الموجودة في السوق في أي وقت معين. ولكل من هذه المشكلات تكاليفها المتمثلة في تدني كفاءة التبادل الذي ينعكس على إطالة الوقت الذي تستغرقه المبادلات وارتفاع تكاليفها خاصة تكاليف نقل السلع من مكان لآخر وتخزينها فترات طويلة وما يتصل بذلك من تكاليف للمخاطر.

لذلك، كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي للتغلب على مساوئ المقايضة. فكان هذا الوسيط هو النقود. وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط أن تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العام من جميع المتعاملين في الأسواق. فكانت نشأت النقود السلعية. فاستخدمت المجتمعات الرعوية الأغنام والإبل، واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال، كما استخدم العاج والأحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات. وعندما اكتشفت المعادن النفيسة، لاسيما الذهب والفضة، انتشر استخدامها كنقود معدنية. وكانت النقود الذهبية هي الأكثر شيوعاً خاصة في المعاملات الدولية، ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية، ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية.

### 3. وظائف النقود

#### 1-3 وسيط للتبادل

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور النقود وقيامها بوظيفة أهم وسيط للتبادل (Medium of Exchange)، حيث تلقى قبولاً عاماً من الجمهور لاستخدامها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون بين أطراف التبادل.

### 2-3 مقياس للقيمة

تستخدم النقود كمقياس للقيمة (Measure of Value) لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع. ومن هذه الوظيفة تم اشتقاق وظيفة فرعية أخرى للنقود حيث يتم استخدامها كوحدة للحساب (Unit of Account). فأصبحت الوحدة النقدية هي الأساس في المحاسبة والحسابات القومية وحسابات الشركات. كما يسر وجود النقود حساب التكاليف النسبية للمشروعات وعوامل الإنتاج المختلفة. أي أن من أهم مزايا هذه الوظيفة أنها سهلت كثيراً عملية مسك الدفاتر (Book keeping) لمعرفة وقياس ما حققته المنشأة من أرباح أو خسائر في نهاية كل سنة. وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت قيمة الوحدة النقدية (قوتها الشرائية) مستقرة.

### 3-3 مستودع للقيمة

بما أن الأفراد لا ينفقون جميع دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر، فإن النقود تقوم في هذه الحالة بوظيفة مستودع للقيمة (Store of Value). كما تتميز النقود بسهولة حفظها، واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى. حيث يحتاج الاحتفاظ بالسلع تكاليف تخزين وحراسة من المخاطر المختلفة. كما يحتاج استخدام النقود السلعية إلى تحمل تكاليف الانتقال بالسلع من مكان إنتاجها إلى الأسواق حيث يتم فيها التبادل.

ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل، لا بد أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية عبر فترات طويلة نسبياً. لذا، فقد تعجز النقود عن تأدية هذه الوظيفة خلال الفترات



التي يسودها التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية. ولأجل حماية المدخرات من التآكل خلال فترات ارتفاع معدلات التضخم، يلجأ الأفراد إلى استخدام النقود السلعية مرة أخرى، وذلك بالاحتفاظ بمدخراتهم في هيئة غير نقدية، باقتناء بعض السلع المعمرة، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة، والعملات الأجنبية. وفي الظروف العادية، يفضل الأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم في هيئة نقود، لأنها تعتبر أصل كامل السيولة.

### 3-4 معيار للمدفوعات الآجلة

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الاقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق. أو بيع عقود لتسليم السلع في فترات لاحقة. لذلك، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (Standard of Deferred Payments). وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.

وبعد زيادة أهمية دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، بدأت البنوك بإقراض الشركات لتمويل المشروعات الاقتصادية، وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان. كذلك، استطاعت الحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات، للحصول على الأموال اللازمة، على أن يتم سداد القروض الحكومية في آجال لاحقة. وهنا نجد أن النقود قد استخدمت كوسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة، لا بد أن تحتفظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لا بد من توفر الثقة بين المدين والدائن بأن قيمة الوحدة النقدية لن تتعرض لتغيرات غير متوقعة خلال فترة القرض. لذلك نجد أن أسعار الفائدة على القروض ترتفع إذا توقع الدائنون ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، وذلك كي يحافظوا على القوة الشرائية لأرصدتهم

النقدية التي تم إقراضها للغير.

والجدير بالملاحظة، أنه لا يقتصر استعمال الأفراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة، وإنما ظهرت أشكالاً أخرى من أشباه النقود تؤدي الغرض نفسه، طالما كانت مقبولة لدى الجمهور. كما انتشرت أيضاً في الأقطار المتقدمة (والأقطار النامية بنسبة أقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية، ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان (Credit Cards)، التي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد بحيث يمكن للشخص شراء السلع والخدمات وكذلك الحصول على قدر معين من النقد السائل بمجرد تقديم بطاقة الائتمان إلى المتجر المتصل إلكترونياً بالبنوك والمنشآت المصدرة لبطاقات الائتمان.

وأخيراً، يعتبر دور النقود (أو الائتمان) أكثر أهمية مما تشير إليه الوظائف التي سبق الإشارة إليها، فهناك تأثيرات عديدة للنقود والائتمان على مستوى الفعاليات الاقتصادية، ويؤكد الاقتصاديون النقديون (Monetarist Economists)، على أن عرض النقد يعتبر العامل الأساسي المحدد لمستوى الأداء الاقتصادي.

### 4. تعريف النقود

بعد أن تعرفنا على وظائف النقود يمكننا وبكل سهولة تقديم تعريف وظيفي للنقود، حيث تعرف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحدة للحساب ومقياساً للقيمة، شريطة أن يلقي قبولاً عاماً من أفراد المجتمع، ووفق هذا التعريف، فإن أي وسيط لا يلقي قبولاً عاماً لا يعد نقوداً. فالدولار الأمريكي، مثلاً قد لا يعد نقوداً في بعض أرجاء بلادنا لعدم معرفة سكان البادية بالدولار، وبالتالي عدم قبوله وسيطاً للتبادل، وكذلك الحال بالنسبة للشيك السياحي، فلا

فرق بينه وبين النقود في الدول المتقدمة. لكنه لا يعتبر نقوداً إلا في المدن الكبيرة في دولنا، لعدم معرفة العامة بأمره وعدم قبوله بديلاً للعملة الوطنية المعروفة لديهم.

### 5. نشأة البنوك التجارية

البنك التجاري (Commercial Bank) هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية. فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الأفراد والمنشآت ذات الفائض. أي التي يزيد دخلها عن إنفاقها المستهدف. لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز. أي التي يزيد إنفاقها المستهدف عن دخلها. ويتقاضى البنك فوائد على ما يقدم من قروض. فيدفع جزءاً منها كفوائد للمودعين. ويستخدم جزءاً آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية، وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته وخدماته البنكية الأخرى.

وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصرافين والمرايين والصاغة في أوروبا. خاصة في المدن التي اتسمت بنشاط تجاري كبير. مثل البندقية وبرشلونة. وقد كانت هذه الفئة تقبل ودائع الأفراد من الذهب مقابل شهادات إسمية أو إيصالات بقيمة كميات الذهب المودعة. وفي مرحلة لاحقة أصبحت هذه الشهادات قابلة للتداول. بل وتستخدم للدلالة على سلامة الوضع المادي للفرد. مما يتيح له إتمام الصفقات التجارية دون الحاجة إلى السداد الفوري نقداً. وتطور عمل الصرافين والمرايين والصاغة إلى قيامهم بتقديم القروض وتحويل الأرصدة بين حسابات المودعين لتسوية الديون المترتبة على معاملاتهم اليومية. فكانت إيصالات الذهب القابلة للتداول هي أول صورة للنقود الورقية المعاصرة.

ومع زيادة حجم التبادل والنشاط التجاري وتطوره. تعقدت المعاملات النقدية وازداد حجم الأموال التي يتعامل بها الصرافون والمرايون. وبالتالي زادت الممارسات التي تتسم بعدم الأمانة والاستقامة. وسعى البعض إلى تحقيق أرباح عالية بالسماح لبعض العملاء بسحب إيصالات بقيمة أكبر من ودائعهم من الذهب (السحب على المكشوف). ما أدى إلى حدوث بعض الاضطرابات وعجز بعض الصرافين والتجار عن الوفاء بالتزاماتهم النقدية للمودعين. مما أدى إلى حدوث سلسلة من الافلاس التي توالى وتزايدت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وقد أدى تعاقب هذه الأحداث وازدهار التجارة وتزايد حجمها بشكل مضطرب إلى تفكير الحكومات في إنشاء ما يعرف حالياً بالبنوك التجارية. وقد أنشئ أول بنك تجاري عام 1587م في مدينة البندقية. ثم أنشئ بنك أمستردام عام 1609م. وتوالى إنشاء البنوك التجارية في دول العالم بعد ذلك.

وقد اقتصر أعمال البنوك التجارية في بادئ الأمر على قبول ودائع الأفراد والتحويل من حساب لآخر أو إجراء المقاصة. وازدادت الثقة في البنوك التجارية وازداد حجم التعامل معها مما أدى إلى قبول شهادات الإيداع (الشهادات الإسمية) التي تصدرها للمودعين للوفاء بالمعاملات والالتزامات النقدية. وتطورت هذه الشهادات الإسمية إلى شهادات لحامله. وبمرور الوقت واستمرار التطور ظهرت أخيراً الودائع المشتقة أو النقود المصرفية. التي تنتج عن القروض التي تقدمها البنوك التجارية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية في عالمنا المعاصر وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد. كما سيأتي شرحه لاحقاً.

## 6. وظائف البنوك التجارية

## 1-6 قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري. فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك. والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها. وتتكون هذه الودائع من نوعين:

## 1-1-6 ودائع تحت الطلب (Demand Deposits)

أو الودائع الجارية. وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية (Current Accounts) بالبنك. ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع. إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك. وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الادخارية أو الأجلة. وذلك في مقابل حق العميل في سحب الوديعة بكاملها أو جزء منها في أي وقت يشاء دون إخطار مسبق للبنك. غير أن الودائع الجارية تحق بعض الفوائد غير الصريحة متمثلة في الخدمات التي يحصل عليها العميل دون مقابل كتزويده بكشف حساب شهري، وحصوله على دفتر شيكات وتزويده ببطاقة للصراف الآلي.

## 2-1-6 ودائع لأجل (Time Deposits)

وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة. أو أكثر. ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب آجال هذه الودائع. حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (لمدة سنة أو أقل). وتزيد على الودائع طويلة الأجل. ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إذا أراد الحصول على الفائدة كاملة. ويجوز للعميل

سحب الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت شاء بعد إخطار البنك قبل فترة زمنية يحددها البنك. في مقابل حرمانه من الفائدة المقررة كلياً أو جزئياً.

والجدير بالملاحظة. أن مقدار ما بحوزة البنك من الودائع المصرفية. وخاصة الودائع طويلة الأجل. يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين وزيادة النشاط المصرفي. والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

## 2-6 تقديم التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل مختلفة. ومن ثم استخدام هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية. وتقوم البنوك بتقديم القروض قصيرة الأجل (لمدة سنة أو سنة). وكذلك القروض متوسطة الأجل (لأكثر من سنة وحتى خمس سنوات). وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل مشروعات طويلة الأجل كالمشروعات العقارية والصناعية والزراعية بسبب المخاطر المصاحبة لمثل هذه القروض. ولذلك، ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية.

ويبرز الدور الهام للبنوك في التأثير على أداء الاقتصاد من خلال نشاطها في تقديم القروض. فالبنك لا يتقيد في تقديم القروض بما لديه من أرصدة نقدية، بل تسمح له القوانين المنظمة للعمل المصرفي بأن يزيد حجم القروض التي يقدمها البنك في أي وقت عن ما لديه من أرصدة نقدية بأضعاف مضاعفة. فالبنوك لديها القدرة على توليد نقود مصرفية

دفترية تشكل نحو 80% 90% من عرض النقود في معظم الدول. ويتضح من ذلك خطورة دور البنوك التجارية في الاقتصاد من خلال تأثيرها على عرض النقود، وهو موضوع هام نتناوله عقب الانتهاء من استعراض وظائف البنوك.

### 3-6 خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيئات والبنوك. يحمل السند على وجهه القيمة الإسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الإسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق. حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الإسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى حصوله على أي فوائد مستحقة على السند بعد خصمه.

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل في بورصة الأوراق المالية ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل. أما إذا احتاج البنك التجاري إعادة خصم الأوراق التجارية فيمكنه اللجوء للبنك المركزي لتحصيل قيمتها الإسمية ناقصاً المبلغ الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء هذه الخدمة والذي يعرف بسعر إعادة الخصم (Rediscount Rate).

### 4-6 بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية الثلاث السابقة، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وزيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. ومن هذه الوظائف

ما يلي :

**التحصيل:** حيث تمارس البنوك التجارية تسوية الديون عن طريق المقاصة، كتحصيل الشيكات والسندات وقبولها، وكذلك التحصيل المستندي لصالح العميل الذي يقوم بتصدير سلعة معينة إلى الخارج. حيث يمكن للعميل المصدر تقديم مستندات تخليص البضاعة واستلامها في ميناء الوصول إلى بنكه الذي يقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المرسل في القطر المستورد ويطلب منه تسليم مستندات الشحن إلى المستورد مقابل تسديد قيمة البضاعة، التي تودع في حساب البنك في الخارج، فيغذي البنك حساب عميله في الداخل بقيمة البضاعة المصدرة بعد خصم رسوم التحصيل.

**حويل الأموال :** كذلك، تقوم البنوك التجارية بعمليات تحويل الأموال داخلياً وخارجياً من خلال إصدار الشيكات المصرفية، والحولات الإلكترونية الفورية.

**شراء وبيع الأوراق المالية :** يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات، ويمثل السهم جزءاً من رأس مال الشركة المساهمة، بينما يمثل السند جزءاً من قروض الحكومة والهيئات الرسمية أو المؤسسات الخاصة، وتصدر الأوراق المالية بقيمة إسمية محددة، إلا أن أسعارها السوقية تتغير كسائر أسعار السلع الأخرى. ويقبل الأفراد والمؤسسات على شرائها لغرض الاستثمار والربح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. ويمكن للبنوك التجارية القيام بدور الوسيط لشراء وبيع الأوراق المالية تنفيذاً لأوامر عملائها بعد التأكد من سلامة الأوامر وصحة التوافيق ووجود أرصدة دائنه أو اعتمادات مدينه في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر. كذلك، تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط في عمليات الاكتتاب أو ترويج بيع الأسهم والسندات التي تصدرها بعض الشركات والمؤسسات وذلك مقابل عمولة معينة، وتجدر الإشارة، هنا

إلى أن البنوك التجارية تستثمر أيضا في عمليات شراء وبيع الأوراق المالية (قصيرة الأجل) لما تمتاز به من سيولة عالية نسبياً.

**إصدار خطابات الضمان:** يعتبر خطاب الضمان (Letters of Guaranty) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بسداد مبلغ معين عند الطلب للمستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان. في حالة عدم قيام الأخير بالسداد في الموعد المحدد. بالإضافة إلى أهمية خطابات الضمان في عمليات الاستيراد والتصدير التي سنوضحها في الفقرة التالية. تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من جانب المشاركين في المناقصات العامة التي تعلن عنها هذه الجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات معينه. وذلك لضمان جدية المشاركين في المناقصة أو الزيادة. وكذلك لضمان عدم تخلف الفائز بالمناقصة عن الإيفاء بالتزاماته. فتقدم تأمينات نقدية تبلغ نسبة معينه من قيمة العقد على أن تصبح هذه التأمينات من حق الجهة الحكومية في حالة عدم قيام الشخص بتنفيذ العقد. وبدلاً من قيام الشركات بتقديم هذه التأمينات. وبالتالي جميد مبالغ نقدية لدى الجهة الحكومية. تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه الجهات. فيكون البنك هو الضامن بتسديد المبلغ المحدد في خطاب الضمان بالمبلغ إلى الجهة المعنية في حالة عدم إيفاء المنشأة بالتزاماتها. وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء إصدار مثل هذه الخطابات لعملائها.

**الاعتمادات المستندية :** يعتبر الاعتماد المستندي (Documentary Credit) من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشاراً في عمليات الاستيراد من الخارج. حيث يطلب المستورد من البنك الذي يتعامل معه منحه خطاب اعتماد (Letter of Credit). يتم إرساله إلى البنك المرسل في دولة المصدر مع طلب تسليمه إلى المصدر. ويقوم البنك المرسل بتسديد قيمة البضاعة إلى المصدر بعد استلام كافة المستندات

المتعلقة بشحن البضاعة والتأمين عليها. وإرسال هذه المستندات إلى بنك المستورد الذي يقوم بتسليمها إلى المستورد كي يتمكن بموجبها من استلام البضاعة في الميناء الوصول.

**الاجتار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية:** تقوم البنوك التجارية ببيع وشراء العملات الأجنبية لصالح عملائها بموجب أسعار الصرف السائدة في سوق العملات الأجنبية. كما تقوم البنوك التجارية أيضا بإصدار الشيكات السياحية (Travelers' Cheques) لخدمة المسافرين إلى الخارج. وتكون هذه الشيكات بعملات أجنبية مختلفة وبفئات مختلفة بحسب الطلب. ويقوم الأفراد بشراء الشيكات السياحية من البنوك بالعملة المحلية على أساس سعر الصرف السائد وقت الشراء. وتتقاضى البنوك عمولة بسيطة لقاء بيع الشيكات السياحية وقد تستغني عن هذه العمولة أحيانا بالنسبة لكبار عملائها. وتكتفي بهامش الربح الذي تحصل عليه من سعر الصرف الذي يتم على أساسه بيع هذه الشيكات بالعملة المحلية.

ونادراً ما يرفض البنك الأجنبي أو أي جهة أخرى. مثل الفنادق والحلات التجارية صرف الشيكات السياحية. ويجب على حامل الشيكات السياحية أن يوقعها على وجهها أمام موظف البنك عند شرائها. كما يطلب منه توقيعها مرة أخرى من الجهة الأخرى أمام موظف البنك الأجنبي أو المتجر في البلد الآخر لصرف قيمتها أو استخدامها في سداد قيمة مشترياته من سلع وخدمات. ويمكن إعادة الشيكات السياحية التي لم يستخدمها المسافر إلى البنك الذي أصدرها لإضافة قيمتها إلى الحساب الدائن للعميل أو صرفها نقداً.

#### 7. البنوك وعرض النقود

كما أشرنا من قبل. فإن للبنوك تأثيراً مهماً على أداء الاقتصاد من خلال